عنوان المداخلة: **تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر 50 سنة من الاستقلال**

– دراسة مقارنة مع الدول الشقيقة: تونس و المغرب **–**

بلقوم فريد
أستاذ مساعد قسم أ
جامعة وهران
faridbl@yahoo.fr
07 71 51 64 13

خليفـة الحاج
أستاذ مساعد
– جامعة وهران–
khelifa_hadj@yahoo.fr
07 76 45 57 26

الملخص:
كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، شهد قطاع التأمينات تحولات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و الناتجة عن سلسلة من الإصلاحات التي باشرتها السلطات في هذا المجال، و ذلك في مرحلتين مختلفتين: مرحلة تأميم القطاع و الاحتكار العمومي ، و المرحلة المتعلقة بقانون 95-07 الرامية إلى الانفتاح و تحرير القطاع من الهيمنة العمومية، و فتح المجال للخواص المحليين و الأجانب، و التي أثمرت عن نمو و تطور إنتاج الصناعة التأمينية التي هي في تزايد مستمر، و تبشر بمستقبل واعد لسوق التأمين في الجزائر، بيد أنه و على الرغم من هذه المجهودات المبذولة من طرف السلطات لترقية مستوى الصناعة التأمينية إلا أن سوق التأمين يبقى بعيد كل البعد عن المستوى العالمي و إن لم نقل عن المستوى القاري و المغاربي، بسبب جملة من العراقيل و المشاكل التي يتخبط فيها القطاع و التي تتطلب تكاتف الجميع من مسؤولي القطاع و ممارسو النشاط لإيجاد حلول لها.

الكلمات الدالة: التأمين، الجزائر، صناعة تأمينية،

Résumé:
Comme les autres secteurs économiques, le secteur des assurances a connu des mutations profondes après cinquante ans de l'indépendance, ces mutations résultantes de série de réformes que les autorités ont entamé dans ce domaine, et cela en deux étapes : l'ère de nationalisation et le monopole étatique du secteur d'assurance et celle relative de la loi **95-07** visant à l'ouverture et la libéralisation du secteur de la prédominance publique, ainsi que ouvrir les opportunités aux investisseurs nationaux et étrangers, qui ont contribué au développement de l'industrie assurantielle. Cette dernière est en croissance continue, et prévoit d'une future florissant au marché d'assurance en Algérie, cependant, et en dépit de ces efforts consentis par l'Etat pour promouvoir l'industrie assurantielle, elles restent très loin au niveau mondial, autrement dit, au niveau continental ou maghrébin, à cause d'un ensemble d'obstacles et problèmes nécessitant l'intervention de toutes les parties pour trouver les solutions.

Mots clés : Assurance, Algérie, industrie assurantielle.

مقدمة:

عرفت الجزائر منذ سنة **1988** تحولا في نظامها الاقتصادي، بانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي المخطط إلى اقتصاد السوق، هذا التحول الاقتصادي كان مصحوب باضطرابات اجتماعية–سياسية اجتاحت البلاد خلال عشرية كاملة (**1992–2002**)، خلفت من جرائها عواقب اقتصادية و اجتماعية وخيمة منها: الغياب التام للاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات.

فعلى غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى، عرف قطاع التأمينات انفتاحا و توسعا كبيرا من خلال سلسلة من الإصلاحات المالية و إشراك المتعاملين الخواص و فتح المجال للمستثمر المحلي و الأجنبي الذي ساهم في تطور سوق التأمينات في الجزائر، هذا الانفتاح ساهم بقسط كبير في تحقيق قفزة نوعية كبيرة في قطاع التأمينات خصوصا بعد قانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.

بيد أن هذه التحولات العميقة في قطاع التأمينات تبقى غير كافية مقارنة بالدول المتطورة و الدول المغاربية الشقيقة (تونس و المغرب)، خصوصا و أنه يسيطر عليه فرع التأمينات على الخسائر و يبقى فرع التأمين على الأشخاص يعاني التهميش.

سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤلات التالية:

- **ما هي مختلف المراحل التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر؟**
- **ما هي الخصائص التي يتسم بها سوق التأمين في الجزائر؟**
- **ما هي الآفاق و التخمين المستقبلي لقطاع التأمين في الجزائر؟**

1) نبذة تاريخية لقطاع التأمين في الجزائر:

مر قطاع التأمين منذ استرجاع السيادة الوطنية بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحل الأولى: (1966-1994): مرحلة الاحتكار (ère de monopole de l'Etat)

على غرار القطاعات الأخرى، عرف قطاع التأمينات خلال هذه الفترة احتكار شبه تام من طرف الدولة باعتباره قطاع حساس، حيث أن كل الشركات التي كانت تمارس نشاط العمليات التأمينية هي شركات وطنية عمومية و التي كان عددها حينذاك لا يتجاوز شركتان (02) هما **SAA** و **CAAR** و تعاضديتان، إلى غاية سنة **1985** أين عرفت ميلاد شركة وطنية جديد هي **CAAT**، إذ تميزت هذه الفترة بوجود شركات تأمين مختصة، أي كل شركة كانت مختصة و مكلفة بتغطية نوع معين من الأخطار و هذا إلى غاية سنة **1989**، حيث عرفت هذه الفترة الغياب الشبه الكلي للمنافسة في سوق التأمينات في الجزائر، وتراجع في الصناعة التأمينية مما استدعى السلطات العمومية إلى مباشرة سلسلة من الإصلاحات التي أدخلت القطاع في عهد جديد هو مرحلة الانفتاح و التحرر.

المرحلة الثانية: (1995 إلى يومنا هذا): مرحلة الانفتاح و التحرر (ère de démonopolisation et de liberalisation du secteur)

بصدور قانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، أحدث تغييرات جذرية في القطاع من بينها:

- إلغاء الاحتكار و الهيمنة الحكومية على عمليات التأمين و حرية ممارسة المهنة؛
- تم استحداث عمليات الوساطة (**Intermédiation**)، الأعوان العامة و السماسرة؛
- فتح المجال للخواص المحليين و الأجانب.

هذا القانون الجديد سمح بميلاد شركات تأمين جديدة عمومية، خاصة و حتى أجنبية، حيث قفز تعداد الشركات المختصة في الميدان من 5 شركات إلى 20 شركة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى وقتنا الحالي، مما يفسر التطور الملحوظ الذي شهده القطاع.

2) تطور الصناعة التأمينية في الجزائر:

عرفت الصناعة التأمينية تطورا ملحوظا خلال العشرية الأولى من القرن الجاري، حيث الجدول التالي يوضح مدى تطور رقم الأعمال المنجز من طرف الشركات الناشطة في قطاع التأمين خلال الفترة الممتدة من **2006** إلى سنة **2012**[1]:

الجدول رقم (**01**): **تطور نشاط التأمين خلال الفترة (2006-2012)**

الوحدة: **ألف دينار**

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الثلاثي الأول	11695283	16281029	21121949	21417362	23948911	15931624	24 187 118
الثلاثي الثاني	10944506	12168111	17097343	17186518	19796085	22633317	/
الثلاثي الثالث	11708093	12967952	13196907	17232861	15486319	20226774	/
الثلاثي الرابع	9930916	11166798	16129228	18993173	18312322	79830394	/
مجموع السوق	44278798	41632590	67545427	74829914	77543637	87 027 091	/

المصدر: **مدونة المجلس الوطني للتأمينات**

الشكل (**01**): **تطور نشاط التأمين خلال الفترة (2006–2012)**

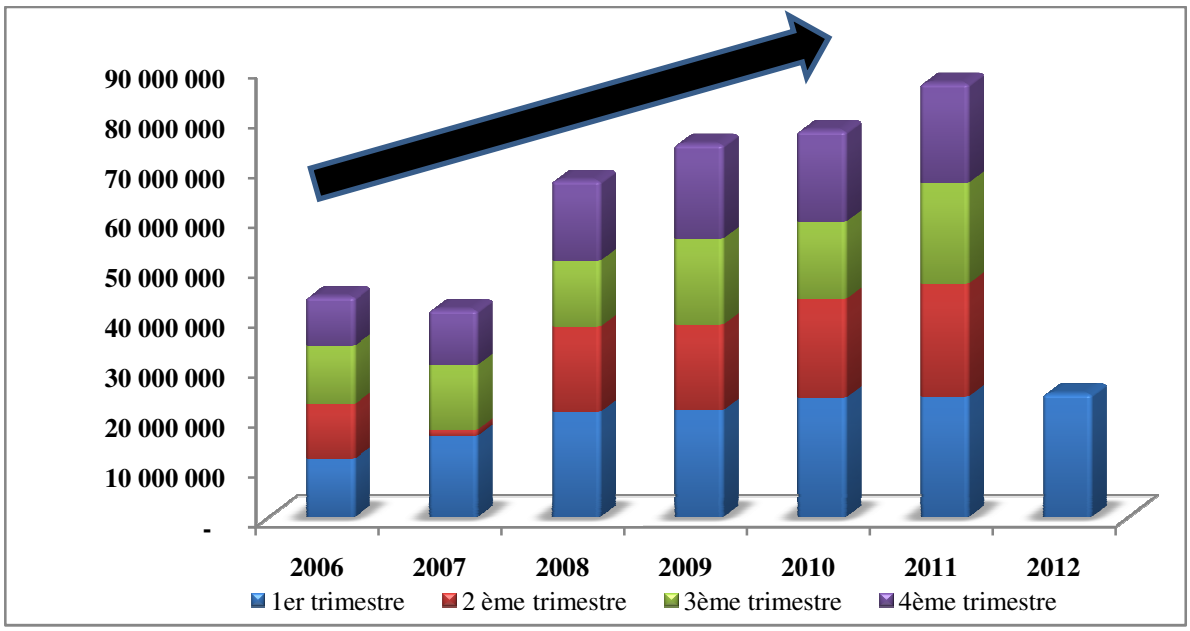

المصدر: **من إعداد الباحثان**

حقق قطاع التأمينات في الجزائر رقم أعمال قدره 87 مليار دينار خلال سنة 2011، مسجلا ارتفاعا بنسبة 12 % تقريبا مقارنة بسنة 2010، و يرجع سبب هذا الارتفاع المحسوس في رقم الأعمال إلى اعتماد الشركات الخاصة و حتى التجار للتأمين على الاحتجاجات و الحركات الشعبية التي تندرج في نطاق التأمين على الحرائق، بعد توالي الأحداث التي مست الشركات الوطنية

و الخاصة في مطلع سنة 2011، كذلك زيادة حصص فرع التأمين على السيارات نتيجة ازدياد حظيرة السيارات المصحوب بارتفاع فرع التامين عليها باعتباره تأمين إجباري، و كذلك ارتفاع منحة تأمين السيارات بنسبة 50% خلال السنتين المنصرمتين، خاصة في ظل ارتفاع حوادث المرور التي أصبحت، تكلف مؤسسات التأمين غاليا.

3) خصائص سوق التأمين في الجزائر:

حسب الدراسة[2] المنشورة من طرف شركة إعادة التامين العالمية في مجلة "سيقما سويس" **«Sigma de la Swiss Re»[3]**، المعنونة بـ "**التأمين في العالم في سنة 2012**"، تصنف الجزائر في المرتبة الواحد و الستون (**61**) عالميا من ضمن **147** دولة شملتها الدراسة، و ذلك على أساس أقساط التأمين المحصلة، أما حصة السوق العالمية فتقدر بـ **0,03%.** على الصعيد القاري، الجزائر تأتي في المرتبة الخامسة إفريقيا بعد جنوب إفريقيا التي تحتل المرتبة **16** عالميا، المغرب (**52**) عالميا، مصر (**58**) عالميا و نيجيريا (**60**) عالميا. حيث تقدر أقساط التأمين المحصلة في السوق الجزائرية بما يعادل 1 مليار دولار و ذلك في غضون سنة **2010**، هذه القيمة ساهمت بـ **1,5%** من مجموع سوق التأمين القاري الذي تقدر قيمة أقساطه بـ: **67** مليار دولار و الذي ساهم بدوره بـ: **1,5%** من السوق العالمي للتأمين (**4338** مليار دولار)[4].

من خلال هذه الأرقام يمكن إبراز الخصائص و الميزات الأساسية لسوق التأمين في الجزائر:

- **سوق التأمين أقل تطورا:**

معدل النفاذ (أقساط التأمين/ الناتج المحلي الخام) في سوق التأمين الجزائرية ضعيف، إذ يتراوح رقم الأعمال 1 مليار دولار في سنة 2010، أي ما يعادل **0.8%** من **PIB** مما يصنف الجزائر في المرتبة **83** عالميا، هذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة بالدول الصناعية الذي يتراوح فيها معدل النفاذ في حدود **9%** . أما الكثافة التأمينية (مبلغ أقساط التأمين بالنسبة للفرد) فتقدر بـ: **32,8** دولار مقابل متوسط عالمي يقدر بـ: **620** دولار و بذلك تأتي الجزائر في المرتبة **81** عالميا، في حين أن معدل التغطية هو نقطة بيع واحدة لكل **28000** نسمة (نقطة بيع واحدة لكل **5000** نسمة في المتوسط العالمي).

- **صناعة تأمينية مهيمنة من طرف ثلاثة أرباع (3/ 4) الشركات العمومية:**

عرف قطاع التأمين هيمنة شبه كلية من طرف الشركات العمومية التي تحوز على ثلاثة أرباع رقم الأعمال الوطني للصناعة التأمينية، إلى غاية صدور قرار رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المعلن عن نهاية إحتكار الدولة لهذا القطاع، حيث يتكون سوق التأمين حاليا من **20** شركة تأمين و إعادة تأمين منها **سبع** شركات تأمين عمومية، سبع (**07**) شركات خاصة و تعاضديتان.

كما تم في الآونة الأخيرة من استحداث فروع جديدة تسمى بـ "**الحياة**" من لدن بعض الشركات موازاة مع القانون الجديد الذي يلزم شركات التأمين على الفصل بين الوحدات المختلفة لنشطات الخسائر و الحياة و فيما يلي هيكل سوق التأمين في الجزائر[5]:

- أربع (**04**) شركات عامة تنشط كلها في فروع التأمين؛ و هي الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمين، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل و الكاتش (فرع سونا طراك)؛
- اثنان (**02**) شركتان عموميتان متخصصة في التأمين على خطر القرض و هي: الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (**CAGEX**) و شركة ضمان القرض العقاري (**SGCI**)؛
- الشركة العمومية لإعادة التأمين: الشركة المركزية لإعادة التأمين **(CCR)**
- سبع (**07**) شركات خاصة: **CIAR, 2A, TRUST, GAM, SALAMA, ALRAYAN, ALLIANCE ASSURANCE.**
- تعاضديتان: **CNMA** و **MAATEC**؛
- أربع (**04**) فروع مختصة في التأمين على الأشخاص منها: **CAARAMA** فرع تابع للشركة الوطنية للتأمين و إعادة التأمين، **SAPS** فرع تابع للشركة الجزائرية للتأمين، **MACIF** الشركة الفرنسية، **TALA** فرع تابع للشركة الجزائرية للتأمين الشامل.

و فيما يلي الجدول التالي يبين هيكل سوق التأمين المهيمن من طرف الشركات العمومية:[6]

الجدول رقم (**02**): **هيكل سوق التأمين في الجزائر في 2010** الوحدة: **ألف دينار**

فروع التأمين	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	مجموع السوق	حصة السوق للشركات ذات رأس المال الخاص
تأمين السيارات	27 531 897	12 497 145	40 029 041	15,4 %
التأمين على الحريق، الأخطار الزراعية، أخطار أخرى	21 626 672	4 797 128	26 423 800	5.9%
تأمين النقل	5 113 604	872 855	5 986 459	1.1%
التأمين الفلاحي	808 562	33 440	842 002	0.04%
تأمين الأشخاص	4 825 261	2 185 705	7 010 966	2.7%
تأمين ضمان القروض	418 127	4 535	422 661	0.01%
مجموع السوق	60 324 122	20 390 808	80 714 930	25.3%

المصدر: **المجلس الوطني للتأمينات**

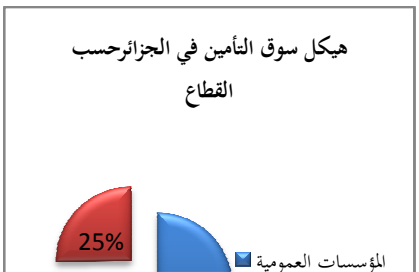

المصدر: **من إعداد الباحثان**

من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه يتضح أن سوق التأمين في الجزائر محتكر من طرف الشركات العمومية التي تسيطر على حصة الأسد بنسبة **75%** من مجموع رقم الأعمال المنجز خلال سنة **2010** و الذي يقدر بـ **80,7** مليار دينار، بترسانة من المؤسسات التي يتراوح تعدادها حوالي سبع (**07**) شركات عمومية، أما النصيب الباقي من السوق فتعود إلى المؤسسات ذات رأس المال الخاص أو ذات رؤوس أموال مختلطة التي لا يزيد عددها عن سبع (**07**) شركات كذلك برقم أعمال يقدر بـ **20,4** مليار دينار، أي بنسبة **25,3 %** من إنتاج القطاع في سنة **2010** بارتفاع بنسبة **12,5 %** مقارنة مع سنة **2009**، و على الرغم من تعادل العدد تقريبا بين المؤسسات العمومية و الخاصة إلا أن رقم الأعمال المنجز من طرف المؤسسات العمومية يفوق رقم الأعمال المحقق من قبل الشركات الخاصة بثلاثة أضعاف تقريبا، و هذا ما يفسر أن الخبرة المكتسبة من طرف الشركات العمومية التقليدية في هذا الميدان،

- **سوق تأميني مسيطر من طرف فرع التأمين على الخسائر و الأضرار:**

عرف سوق التأمين في الجزائر احتكار شبه كلي من طرف فرع التأمين على الخسائر، و يبرر ذلك بزيادة حصص التأمين على السيارات و المركبات، باعتباره تأمين إجباري و الذي يمثل **50%** من السوق (**60%** منها تعود للشركات الخاصة)، في حين أن التأمين على الأشخاص لا يمثل إلا **9%** من سوق التأمين.

الجدول التالي يوضح هيكل سوق التأمين حسب الفرع[7]:

الجدول رقم (**03**): **هيكل سوق التأمين حسب الفرع للفترة الممتدة من 2008 إلى 2011**[8] (الوحدة: **ألف دينار**)

السنوات	2008	2009	2010	2011
التأمين على الخسائر	66 540 490	75 610 488	79 830 394	73 902 964
التأمين على الأشخاص	1 468 718	898 258	7 179 526	6 670 384
مجموع السوق	68 009 208	76 508 746	81 082 490	86 500 778

المصدر: **مدونة المجلس الوطني للتأمينات**

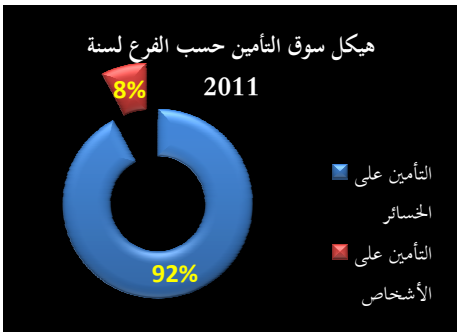

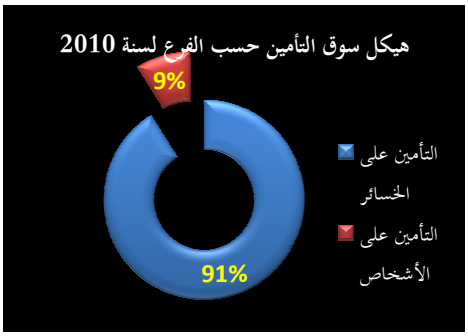

المصدر: **من إعداد الباحثان**

من خلال الرسم البياني المخطط أعلاه يتبن أن فرع التأمين على الخسائر يحتكر السوق بمنتوجاته التأمينية، (التأمين على المركبات، التأمين على الحرائق، الأخطار المختلفة، التأمين على نقل البضائع، التأمين الفلاحي، التأمين على ضمان القروض) حيث نسجل في سنة 2011 احتكار شبه تام لفرع الخسائر بنسبة 92% من حصص السوق و كذلك بالنسبة لسنة 2010، إذ يبقى هذا الفرع مسيطر على السوق و ذلك لعدة أسباب نوجز منها:

- معظم أقساط التأمين لفرع الخسائر مصدرها التأمين على السيارات و المركبات، و من المعلوم أن التأمين على المركبات إجباري على مالك المركبة، ضف إلى ذلك ارتفاع قياسي لحظيرة السيارات في الجزائر خصوصا في السنوات الأخيرة نتيجة زيادة الأجور لأغلبية الموظفين بالأثر الرجعي؛
- كذلك اهتمام الأشخاص بالتأمين على الخسائر المحتملة على البضائع و نقلها، الأخطار المحيطة بالمحاصيل الزراعية (كوارث طبيعية) كلها عوامل ساعدت على ارتفاع أقساط التأمين على الخسائر؛
- تزايد الأخطار المتعلقة بالمؤسسات.
- أما ضعف حصة فرع التأمين على الأشخاص (أمراض، وفاة، تقاعد) فيعود إلى غياب ثقافة التأمين على الحياة عند المواطن الجزائري اللهم إلا إذا كان التأمين الإجباري المقتطع من الرواتب و الأجور.

- انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن الناتجة عن ارتفاع معدل التضخم كانت أحد العوامل الكابحة لهذا الفرع من التامين باعتماد هذا الأخير على المداخيل الفردية.
- غياب ثقافة الخطر عند المواطن، إذ أن شركات التأمين أضحت لا تهتم بتأمين الفرد على اعتباره أنه أساس المجتمع، بل تركز اهتمامها على الأخطار المرتبطة بالشركات و المسيرين باعتبار أن تكاليف تأمينهم تعد مرتفعة، كما أن نسبة تعرضهم للخطر ضئيلة جدا مقارنة بالتأمينات الأخرى[9].
- كذلك التشريعات (قانون رقم **375–09** المؤرخ في **16 نوفمبر 2009**) الذي يشترط الرفع من رأس المال شركات تأمين الأشخاص من200 مليون دينار إلى 1 مليار دينار كبحت تطور نشاط التأمين على الحياة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الفرع بدأ يعرف تطور بسبب التأمين المشروط (للحصول على قرض بنكي لا بد أن يكون مؤمنا على الحياة) و قد تم تطبيق هذا القانون منذ إلغاء القرض على الاستهلاك أن منذ صدور قانون المالية لسنة 2009.

- **فرع التأمين على الأشخاص دون المستوى مقارنة بالدول الشقيقة:**

كما يوضحه الشكل البياني أعلاه، يبقى فرع التأمين على الأشخاص بصفة عامة مهمش إذا قورن بنظيره في سوق التأمين للدول الشقيقة (تونس و المغرب)، إذ لا يساهم إلا بنسبة **8%** من حصة سوق التأمين المغاربي مقابل **18%** بالنسبة لتونس و **74%** للمغرب في غضون سنة **2010**.

الجدول الموالي يبين تطور هذا الفرع خلال العشرية الأولى من القرن الجاري للدول الثلاث (الجزائر، تونس و المغرب):

الجدول رقم (**04**): **تطور فرع التأمين على الأشخاص لدول المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010**

الوحدة: **ألف دولار**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	14447	12656	14109	16400	28700	31156	43898	50941	84099	80117	94228
تونس	88300	92400	99776	113300	134200	132607	149345	175011	198214	206702	215351
المغرب	280700	274400	347062	598800	579900	597592	515079	723847	943928	914592	895779

المصدر: **معطيات مستنبطة من القوائم الفصلية لشركات التامين للدول الثلاث**

الشكل رقم (04): تطور فرع التأمين على الأشخاص لدول المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010

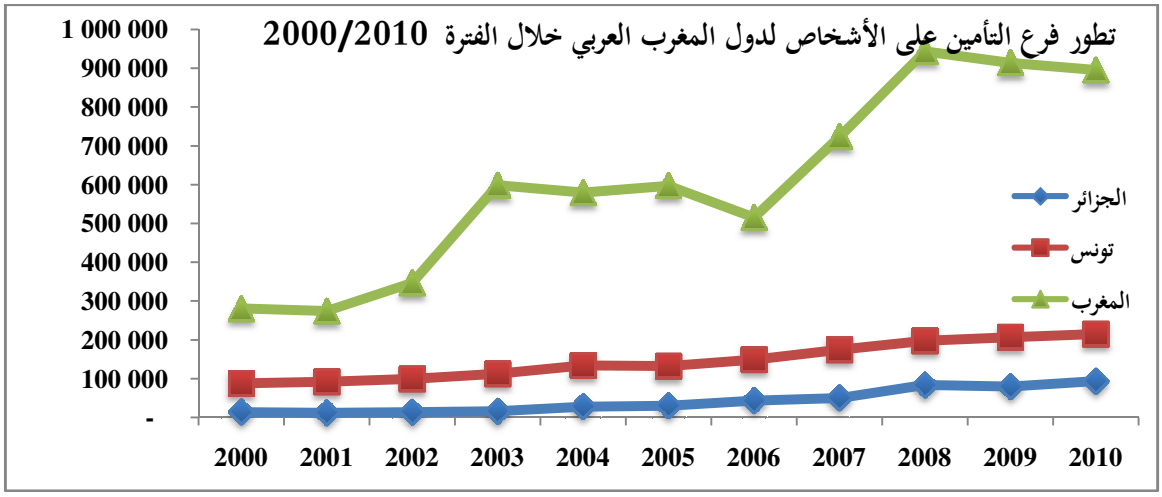

المصدر: **من إعداد الباحثان**

بغض النظر عن ضعف إنتاج الصناعة التأمينية لفرع الأشخاص في الجزائر مقارنة بنظيرتها في تونس و المغرب، إلا أنه يعرف تطور و نمو متزايد منذ سنة 2007 نتيجة عدة عوامل منها:

- تدهور الخدمات و الأداءات المقدمة من طرف صناديق الضمان الاجتماعي؛
- تراجع القدرة الشرائية للمتقاعدين بسبب عدم كفاية نظام التأمين للتقاعد الإجباري، الشيء الذي دفع بهم للبحث عن منتجات التأمين على التقاعد المكمل؛
- كذلك زيادة الأجور لمعظم شرائح المجتمع في الآونة الأخيرة، مما دفعهم للبحث عن منتجات ادخار ملائمة لوضع فوائض مداخليهم.

- **قطاع تأميني منظم و مؤطر من طرف وزارة المالية، حيث الاستثمارات الأجنبية تبقى شبه منعدمة:**

على غرار القطاعات الأخرى، يعرف قطاع التأمين في الجزائر نقص كبير في الاستثمارات الأجنبية، حيث لا يوجد إلا أربع شركات ذات رأس مال أجنبي أو مختلط، إذ لا تمثل إلا **25 %** من مجموع المستثمرين العموميين و الخواص الذين ينشطون في السوق و هذا بالرغم من مرور أكثر من **15** سنة من صدور قانون 95-07 الداعي إلى انفتاح السوق و إتاحة الفرص للخواص، و من بين أهم العقبات التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي في هذا القطاع هي:

- البيروقراطية التي تعاني منها بالدرجة الأولى كل المؤسسات و القطاعات؛ حيث أن الملف الخاص بإنشاء مؤسسة جد معقد و مدة أطول؛
- التكاليف الباهظة المتعلقة بالعقار التي تشكل عائق أساسي للمستثمر الخاص محلي كان أو أجنبي؛

- النظام المالي و البنكي غير الملائم؛
- التشريعات و القوانين المؤطرة للقطاع غير ملائمة للمستثمر الخاص، لاسيما المستثمر الأجنبي؛
- انعدام التحفيزات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع مثل: التحفيزات الجبائية.

- **كثافة تأمينية و معدل اختراق ضعيف:**

يتسم سوق التأمين بكثافة تأمينية ثابتة تقريبا و ضعيفة مقارنة بالدول المغاربية الشقيقة، حيث قدرت بـ **32,8** دولار بينما بلغت هذه الأخيرة في المغرب و تونس على التوالي **89** و **77** دولار، إذ تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي للكثافة التأمينية الذي يقدر بـ **620** دولار.

الجدول رقم (**05**): **مقارنة الكثافة التأمينية و معدل الاختراق و حجم الأقساط التأمينية للدول الثلاث**

	حجم الأقساط الإجمالية	حصة السوق العالمية	الكثافة التأمينية	معدل الاختراق أو النفاذ
الجزائر	1201	% 0,1	32,8	% 0,7
المغرب	2859	% 0,2	89	% 2,9
تونس	812	% 0,1	77	% 1,8

Source: **CGA[10], novembre 2011, Swiss Re, Bank**

الشكل (05): مقارنة الكثافة التأمينية و معدل الاختراق للدول الثلاث

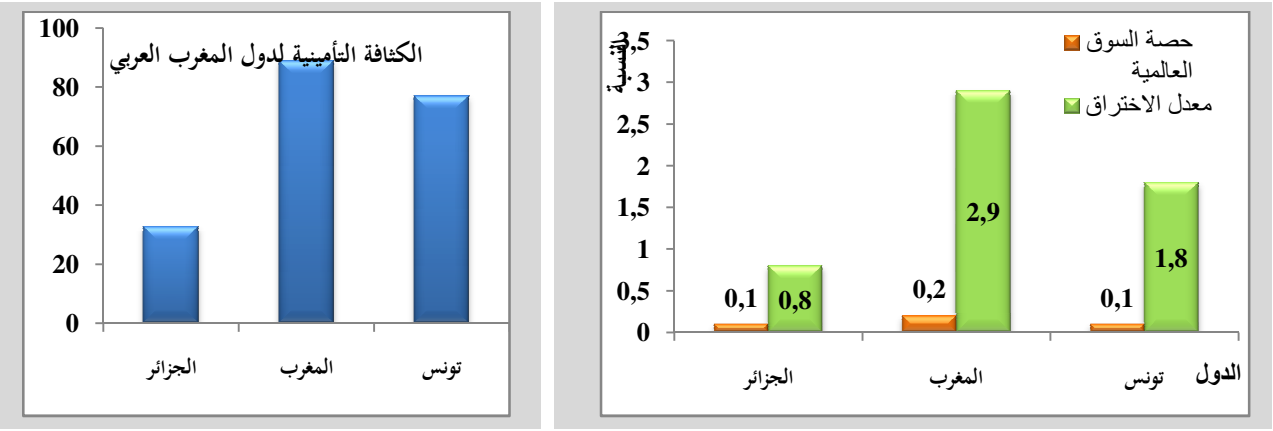

المصدر: **من إعداد الباحثان**

4) الآفاق و التخمين المستقبلي لسوق التأمين في الجزائر:

لدراسة الآفاق و التنبؤات المستقبلية بمصير قطاع التأمين في الجزائر، ارتأينا إلى الاعتماد على الطرق الإحصائية المتمثلة في السلاسل الإحصائية، التي ترتكز بدورها على طريقة المربعات الصغرى في تقدير ثوابت معادلة الاتجاه العام لسلسلة الإنتاج التأميني، معتمدين كذلك على رقم الأعمال المنجز خلال العشرية الممتدة من **2000** إلى **2011** و ذلك كقاعدة معلومات **(une**

base de données) يتم على أساسها التنبؤ بحجم الصناعة التأمينية مبرزين بذلك العوامل التي ساعدتها على النمو و التطور.

الجدول رقم (06): **تطور رقم الأعمال لنشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011**

الوحدة: **ألف دينار**

السنة	Y_i	T_i	Y_i*T_i	T_i^2
2000	19,5	0	0	0
2001	21,8	1	21.8	1
2002	29,1	2	58.2	4
2003	31,2	3	93.6	9
2004	36,7	4	146.8	16
2005	41,4	5	207	25
2006	44,3	6	265.8	36
2007	41,7	7	291.9	49
2008	67,5	8	540	64
2009	74,8	9	673.2	81
2010	77,5	10	775	100
2011	87	11	1614.8	121
∑	**572.5**	**66**	**37785**	**4356**

المصدر: **www.cna.dz**

الشكل رقم (06): **تطور رقم الأعمال لنشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011**

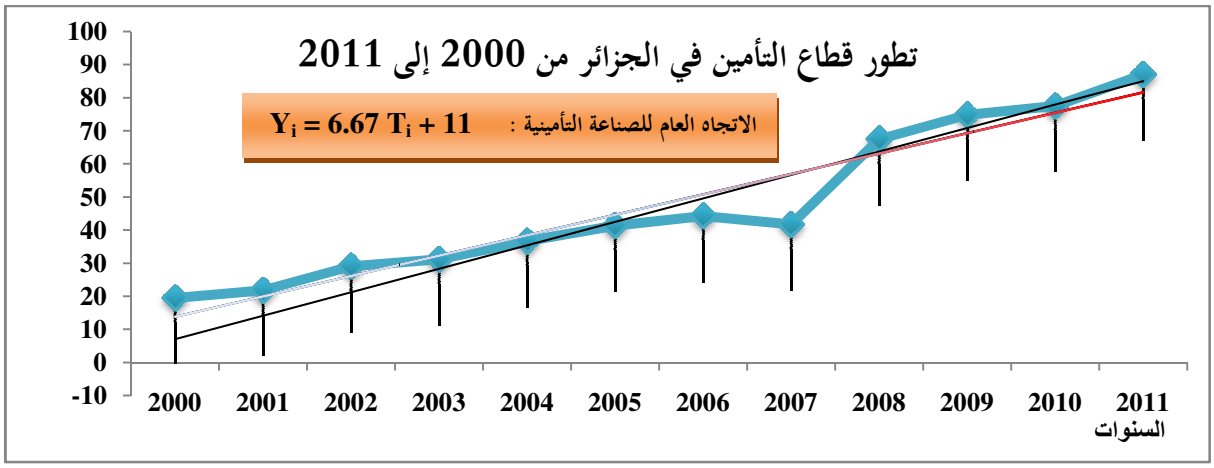

المصدر: **من إعداد الباحثان**

من الشكل البياني يتضح أن الصناعة التأمينية في الجزائر عرفت نموا متزايدا خلال الفترة الممتدة من **2000** إلى **2011**، فالإنتاج يتطور من فترة إلى أخرى التي تشكل سلسلة زمنية لإنتاج التأمين خلال **12** سنة سالفة، و الهدف منها هو تحديد كيفية تغير إنتاج الصناعة التأمينية عبر الزمن و معرفة أسبابه و نتائجه و كذلك التخمين المستقبلي للصناعة التأمينية.

نرمز للظاهرة المدروسة (تطور الصناعة التأمينية) بالرمز: $y_1, y_2, y_3, \ldots\ldots\ldots\ldots y_{12}$

n: عدد السنوات (الفترة الزمنية المدروسة) **n=12**

هذا الإنتاج يتطور خلال فترات **T= 0,1,2,..... 12**

إذن الدالة الزمنية للصناعة التأمينية هي: الدالة الزمنية: $Y_t = F(T)$

وتمثيل هذه الدالة نلاحظ أن الاتجاه العام هو على شكل مستقيم خطي و يحدد بالصيغة التالية:

$$Y_i = aT_i + b$$

a: تمثل الزيادة السنوية للإنتاج التأميني

b: يمثل قيمة الاتجاه العام لتغير أو تطور الصناعة التأمينية في نقطة الأصل بالنسبة للزمن أي عندما $t = 0$

Ti: يمثل الزمن و هو قيم السنوات المتتالية في السلسلة الزمنية

Yi: الإنتاج السنوي للتأمين

ومنه بإمكاننا الحصول على تقديرات ثابتي معادلة الاتجاه العام كما يلي:

$$\Upsilon = \frac{\sum Yi}{n} = \frac{572.5}{12} = 47.7 \text{ (la moyenne de la production assurantielle)}$$

$$T = \frac{\sum Ti}{n} = \frac{66}{12} = 5.5 \text{ (la moyenne)}$$

$$Yi = a\,Ti + b \text{ (l'équation de la série chronologique)}$$

$$a = \frac{Cov\,(Yi,Ti)}{\sigma_{Ti}^2} \text{ (la propension a)}$$

$$Cov\,(Yi, Ti) = \frac{\sum YiTi}{n} - \gamma\tau \text{ (la covariance)}$$

$$= \frac{37785}{12} - 47.7 * 5,5 = 2886.35$$

$$\sigma_{Ti}^2 = \frac{\sum_{Ti} 2}{n} - \tau \text{ (la variance)}$$

$$= \frac{4356}{12} = 432.75$$

$$a = \frac{2886.35}{432.75} = 6.67$$

$$b = \Upsilon - a\tau = 47.7 - 6.67 * 5.5 = 11$$

$$\mathbf{Y_i = 6.67T_i + 11}$$

Y_i : le chiffre d'affaires ou la production de l'assurance

T_i : le temps

تطور الصناعة التأمينية في الجزائر في تزايد مستمر من سنة لأخرى على شكل معادلة خطية من الشكل:

$$Y_i = 6.67T_i + 11$$

إذ بإمكاننا التنبؤ بمستقبل الصناعة التأمينية في الجزائر خلال السنوات المقبلة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): **التخمين المستقبلي لحجم الصناعة التأمينية في الجزائر (2012–2020)**

الوحدة: **ألف دينار**

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رقم الأعمال	91.04	97.7	104.4	111.05	117.7	124.4	131.06	137.7	144.4

المصدر: **من إعداد الباحثان**

الشكل رقم (07): التخمين المستقبلي لحجم الصناعة التأمينية في الجزائر (2012–2020)

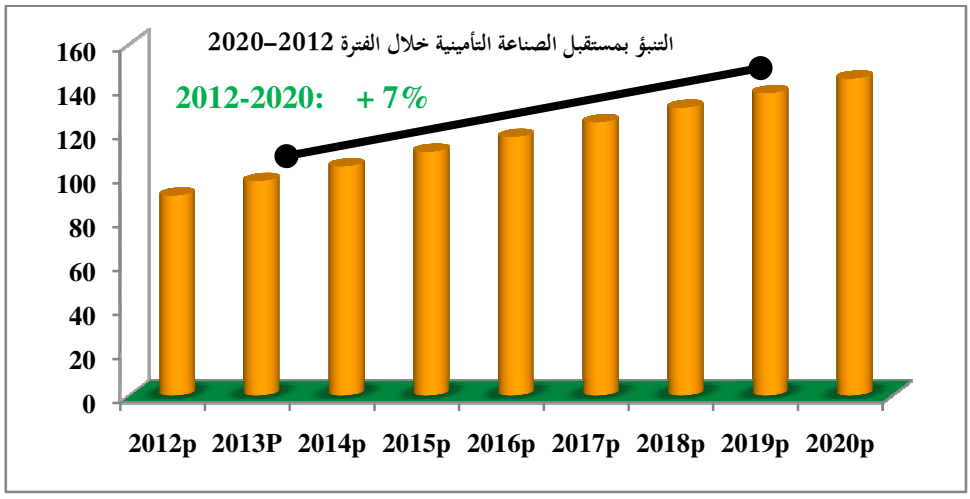

المصدر: **من إعداد الباحثان**

عرف سوق التأمين في الجزائر تطورا كبيرا من حيث حجم السوق و من حيث نوعية الخدمات التأمينية التي يعرضها، إذ سجلت الصناعة التأمينية رقم أعمال مضاعف بأربع مرات تقريبا من سنة **2000** إلى نهاية سنة **2011**، هذه الأرقام تبشر بنتائج ايجابية لمستقبل الصناعة التأمينية في الجزائر خلال العشرية الجارية من القرن الجاري، و باستخدام الطرق الإحصائية (السلاسل الزمنية) في التنبؤ بإنتاج التأمينات اعتمادا على **10** سنوات الماضية وجدنا أن الإنتاج عبارة عن معادلة زمنية خطية متزايدة، و من خلالها تم التنبؤ برقم الأعمال خلال السنوات القادمة المقبلة، حيث أنه سيشهد قطاع التأمين نموا بقيمة **7%** تقريبا خلال العشر سنوات المقبلة، هذا النمو المتزايد محفز بعدة عوامل نذكر منها:

أ. **تزايد الطلب الفعال على فرع التأمين على الأشخاص:**

كما سبق ذكره، أن سوق التأمين مسيطر بشكل شبه كلي من طرف فرع التأمين على الخسائر و الأخطار الأخرى، و لا يشكل فرع التأمين على الأشخاص إلا نسبة **9%** من مجموع حجم السوق، لكن هذا الفرع بدأ يعرف نموا كبيرا في الآونة الأخيرة نتيجة الاهتمام المتزايد به من طرف الشركات التأمينية باعتباره نقطة قوة لها, و الجدول الموالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على هذا الفرع:

الجدول رقم (**08**): **تزايد الطلب على فرع التامين على الأشخاص خلال الفترة 2002–2010** (الوحدة: **مليون دينار**)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الطلب على التأمين على الأشخاص	1084	1176	1850	2231	2734	3462	5085	5789	6937

Source : notes de conjonctures du marché des assurances, CNA

الشكل (**08**): **تزايد الطلب على فرع التامين على الأشخاص خلال الفترة 2002–2010**

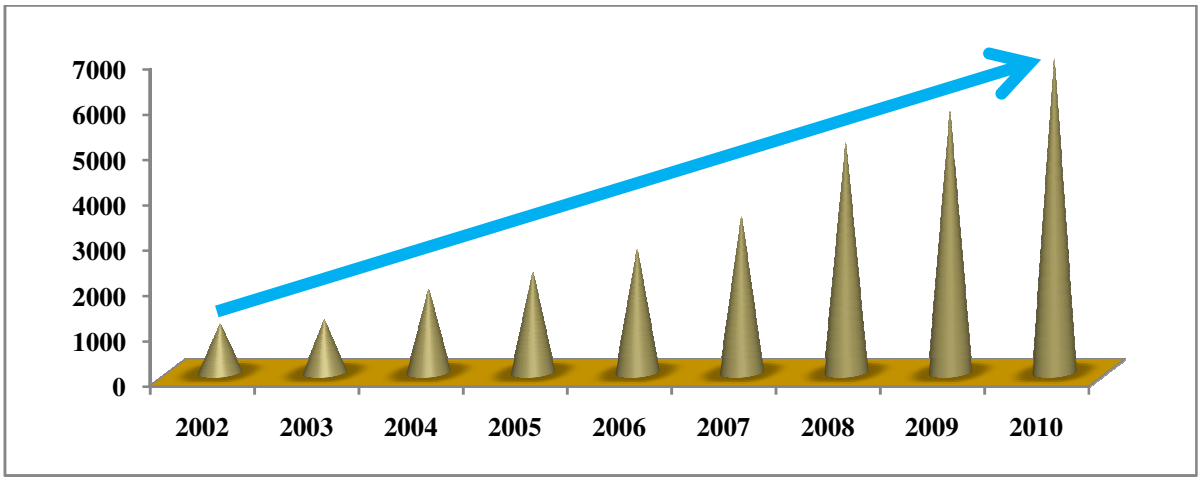

المصدر: **من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول**

هذا الطلب المتزايد محفز بعدة عوامل منها:

- انتعاش مدا خيل معظم شرائح المجتمع في السنوات المنصرمة الأخيرة (زيادة الأجور بأثر رجعي) دفعهم للبحث عن منتجات ادخار لوضع فوائض مداخليهم؛
- تدهور القدرة الشرائية للمتقاعدين، إذ تبين أن نظام التأمين على التقاعد الإجباري وحده غير كافي، الشيء الذي دفع بعض الشرائح من زيادة الطلب على منتجات التأمين على التقاعد المكمل؛

- ضف إلى ذلك، تراجع مستوى الخدمات المقدمة من طرف صناديق الضمان الاجتماعي مقارنة بالكلفة الحقيقية للعلاج، مما يمثل فرصة سانحة للجوء إلى التأمين الصحي الممارس من طرف شركات التامين.

ب. تزايد الأخطار المرتبطة بالمؤسسات (الأخطار الصناعية):

من بين الآفاق المستقبلية لتطوير سوق التأمين في الجزائر هو النمو المتزايد للأخطار المرتبطة بنشاط المؤسسات الناتج عن ارتفاع عدد الوحدات الاقتصادية المثمر بواسطة السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة في إطار برنامج مخطط **2011-2014** الذي يهدف إلى خلق أكثر من **200.000** مؤسسة صغيرة و متوسطة، هذا النمو بطبيعة الحال سوف يكون مصحوبا بارتفاع الأخطار المرتبطة بها أثناء نشاطها و الذي من خلاله سوف يكون فرصة سانحة للشركات الناشطة في مجال التأمين من الرفع في حجم صناعتها التأمينية في فرع التأمين على الأخطار المرتبطة بنشاط المؤسسات في مختلف عمليات الاستغلال. و فيما يلي جدول يبين التزايد المستمر للأخطار الصناعية للفترة الممتدة من **2004** إلى **2012**:

الجدول رقم (**09**): **تطور الأخطار الصناعية المرتبطة بنشاط المؤسسات خلال الفترة 2004-2012**[11]

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة مؤشر الأخطار الصناعية	20 449	21 728	22 447	22 598	23 103	24 136	24 850	25 652	26 457

المصدر: **النشرة رقم 18 للتأمينات للفصل الأول من سنة 2012 الصادرة عن المجلس الوطني للتأمينات**

الشكل (**08**): **تطور الأخطار الصناعية المرتبطة بنشاط المؤسسات خلال الفترة 2004-2012**

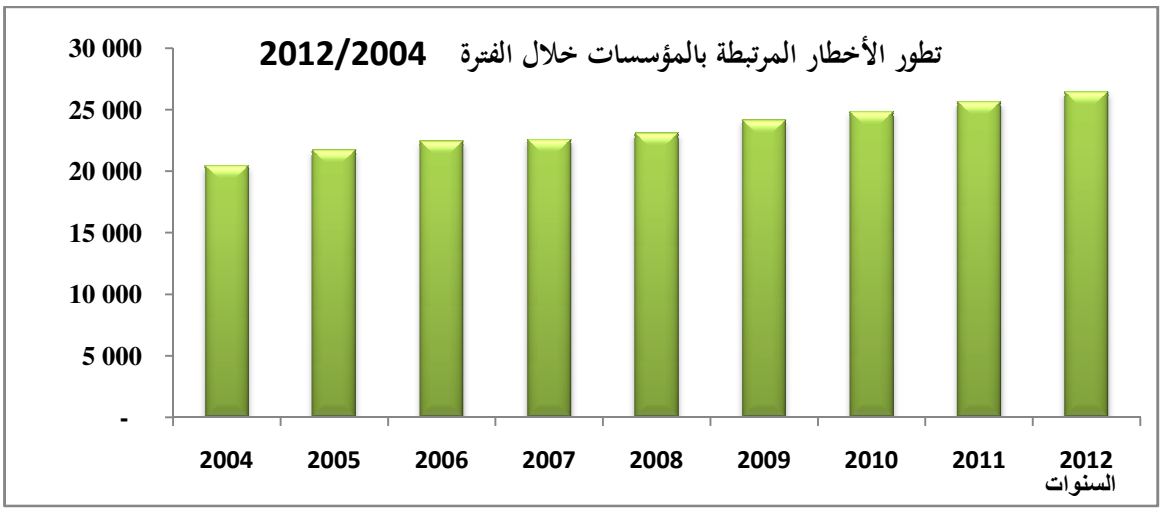

المصدر: **من إعداد الباحثان**

ج. تطور التأمين التكافلي الإسلامي:

على الرغم من نقص المؤسسات الناشطة في هذا الميدان، إلا أن نشاط التكافل الإسلامي بدأ يعرف تطورا معتبرا في سوق التأمين بمنتوجاته التأمينية التي تستجيب لمتطلبات المواطنين و تتوافق مع معايير الشريعة الإسلامية، الشيء الذي جعل هذا البديل من التأمين يساهم في توسيع سوق التأمين بصفة عامة، و تطوير فرع تأمين الأشخاص على و جه الخصوص، و الجدول التالي يبين الإنتاج السنوي لهذا البديل خلال الفترة **2003–2010**:

الجدول رقم (**10**): **تطور التأمين البديل (التكافل الإسلامي) خلال الفترة 2003–2010**[12] (الوحدة: **مليون دينار**)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إنتاج التأمين التكافلي الإسلامي (السلامة للتأمين)	209	497	653	1055	1422	1916	2490	2659

المصدر: **القوائم المالية للشركة سلامة للتأمين**

الشكل (**10**): **تطور التأمين البديل (التكافل الإسلامي) خلال الفترة 2003–2010**

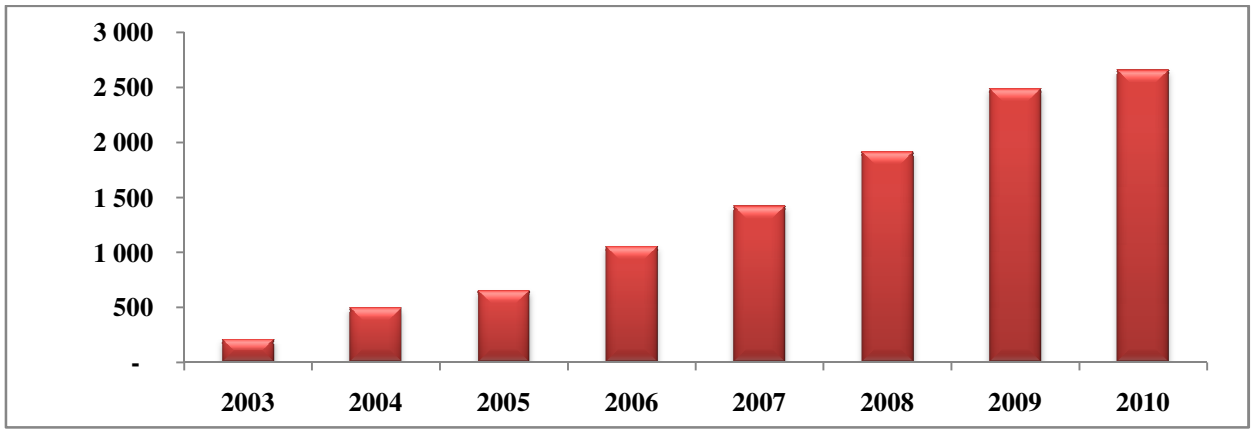

المصدر: **من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول**

الخاتمـة:

شهد قطاع التأمينات في الجزائر تحولات عميقة، انعكس دوره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، حيث قامت الدولة بمجهودات كبيرة لرفع كل العراقيل و المشاكل التي يتخبط فيها القطاع باعتباره قطاع حساس بإمكانه المساهمة في التنمية المحلية و الاقتصادية للبلاد، و ذلك من خلال جملة من الإصلاحات و على رأسها التشريعات و القوانين المؤطرة للقطاع و التي حررته من الاحتكار و منحت فرص للمستثمر المحلي و الأجنبي لاسيما في فرع التأمين على الأشخاص الذي لا يزال يعرف ركودا.

غير أنه و على الرغم من هذه الإصلاحات، يبقى سوق التأمين في الجزائر بعيد عن مستوى أسواق التأمين العالمية و حتى القارية، نتيجة عدة عوامل نذكر منها:

- الهيمنة الحكومية على هذا القطاع رغم قرار 95-07 المعلن عن نهاية الاحتكار و فتح المجال للخواص؛
- الغياب شبه التام للاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع؛
- الغياب الشبه التام لتسويق الخدمات و المنتجات التأمينية؛
- غياب الثقافة التأمينية عند المواطن لاسيما في فرع التامين على الأشخاص و الحياة، الشيء الذي دفع المستثمرين بعدم الاستثمار في هذا القطاع؛
- غياب ثقافة الخطر قبل كل شيء عند المواطن،
- نقص المؤهلات و الكفاءات المختصة في التأمينات.
- التشريعات و القوانين خصوصا تلك المشرعة في الآونة الأخيرة التي كانت عاملا في كبح تطور قطاع التأمين.
- الفساد و الفضائح المالية التي تورطت فيها بعض الشركات التأمينية، على غرار العامة للتأمينات المتوسطية.

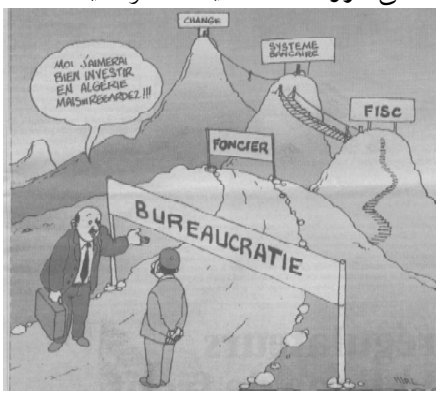

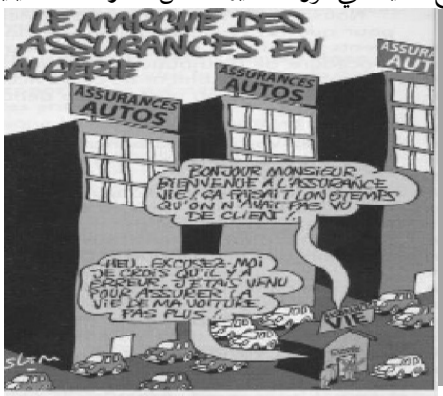

Assurance en Algérie

التوصيات و الاقتراحات:

للنهوض بسوق التأمين في الجزائر لا بد من:

- توسيع مجال التوعية و التحسيس بأهمية هذا العامل في الحياة العصرية، خصوصا و أن الجزائر مرت بكوارث طبيعية كان من الواجب الاستثمار فيها لزيادة حجم النوعية.
- وضع تشريع خاص للتأمينات الاختيارية مثل التأمين على الحياة يتم من خلاله منح امتيازات للمشتركين على غرار تخفيض الاشتراكات.
- تنويع الخدمات المقدمة و السماح بنشاط التأمين الإسلامي أو ما يعرف بنظام التكافل الذي يملك سوق واعد.
- تذليل الصعوبات التي تقف في وجه المستثمر من بيروقراطية و العراقيل الإدارية.

المراجع:

1. Note de conjoncture du marché des assurances 2006.
2. Note de conjoncture du marché des assurances 2007.
3. Note de conjoncture du marché des assurances 2008
4. Note de conjoncture du marché des assurances 2009
5. Note de conjoncture du marché des assurances 2010
6. Note de conjoncture du marché des assurances 2011
7. Note de conjoncture du marché des assurances 1er trimestre 2012.
8. Bulletins des assurances N° (1, 2,3…….18)
9. www.cna.dz le conseil national des assurances (Algérie)
10. La revue Algérienne des assurances, CNA, 2011.
11. www.CGA.com le conseil général des assurances (Tunisie)
12. www.sigma Swissre.com (société suisse de réassurance)
13. www.salamaassurances.dz
14. Guide des assurances en Algérie 2009.
15. Press-book, direction de la communication, documentation du CNA
16. Revue de presse spéciale des assurances de personnes, CNA, 2011
17. Revue de presse spéciale bancassurance, CNA, 2011.

[1] Notes de conjonctures du marché des assurances pour (1er, 2ème, 3ème, 4ème trimestre) des années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011.

[2] هذه الدراسة تأخذ بعين الاعتبار حجم الأقساط المحصلة من طرف المؤمنون المباشرين Cette étude repose sur le volume des primes encaissées par les assureurs direct et prend en compte 147 pay

[3] www. Sigma de la swissre.com

[4] Publications des services économiques, "**le marché des assurances en Algérie**", DG Trésor, Novembre 2011

[5] www.swissre.com

[6] Publications des services économiques, le marché des assurances en Algérie, Novembre 2011, DG trésor

[7] Notes de conjonctures du marché des assurances des années 2008, 2009, 2010, 2011

[8] Notes de conjonctures du marché des assurances, conseil national des assurances, les exercices 2008, 2009, 2010, 2011.

[9] Revue de presse spéciale des assurances de personnes, CNA, 2011

[10] Conseil général d'assurances, novembre 2011.

[11] Conseil national des assurances, « **Bulletin des assurances** », N° 18, 1er trimestre 2012.

[12] www.salamaassurance.dz